

ملاح الدلالة الصرفية عند ضياء الدين ابن الأثير¹

(ت 637 هـ)

أ.د. عبد القادر سلامي
جامعة تلمسان - الجزائر

❖ ملخص: تعدّ جهود القدماء في المجال الصّرفي موفّقة إلى حدّ بعيدٍ وأوضح الأدلّة على ذلك ما بحثوه في معاني صيغ الزوائد وحروف الزيادة وعلاقتها بالأبنية وصيغ المبالغة، والأسماء المشتقة، وأبنية التصغير، والتأنيث وغير ذلك. فمن بين الذين أسهموا في استجلاء ملامحه وربطه بعلوم أخرى وقرت عند العرب أحد الأعلام المتأخرين عهدا الذين قلّما سلّط الضوء على جهودهم - ضياء الدين ابن الأثير، الذي كانت له إضاءات لافتة في عقد الأصرة بين الدلالة والصرف، فعالج تلك العلاقة ضمن قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى، وقد وضع لذلك قيودا، من حيث أوضح أنّ لبنية الكلمة أثرا في إيضاح المعنى، إذ يقوى بقوتها ويزداد بزيادتها.

وتسعى المداخلة التالية إلى استعراض نماذج من تلك العلاقة وتحليل آخر لها وذلك على النحو الذي انتهى إلى علم ابن الأثير في كتابه القيم "المثل السائر".

1- التعريف بكتاب المثل السائر: ممّا قيل عن "المثل السائر" قول "ابن عماد الحنبلي": "وهو - أي المثل السائر - في مجلدين جمع فيه وأوعى ولم يترك شيئا يتعلق بضم الكتاب إلا ذكره، ولما فرغ من تصنيفه كتبه الناس عنه ومحاسنه كثيرة".²

ويُكمل هذه العبارة المقتضية "ابن خلكان" فيقول: "ولما فرغ من تصنيفه كتبه الناس عنه فوصل إلى بغداد نسخة منه، فانتدب له الفقيه الأديب عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله ... أي أبي الحديد المدائني، وتصدّى لمؤاخذته و الردّ عليه وعنته ..."³.

وقد أُلّف في هذه المؤاخذات - أي أبي الحديد - كتابا سماه "بالفلك الدائر على المثل السائر"⁴. فيوضح هذا الأخير أنّ ابن الأثير أتى بالمحمود والمردود فيقول: "أنّ المحمود هو إنشاؤه وصناعته، والمردود هو نظره وجدله واحتجاجه واعتراضه وإفراطه في الإعجاب والتقريظ* بنفسه لمعرفته وصناعته. وهذا عيب قبيح يُحبط الإنسان."⁵

وقد أحدث هذا الكتاب حركة علمية اشتعلت فيها العقول، وتشابكت الأقلام، يقول محقق كتاب "الجامع الكبير": "وصنّف أبو القاسم محمود ابن الحسين الركن السنجاري (ت 640 هـ) كتابا يردّ فيه عليه وسماه: نصرته المثل السائر وطيّ الفلك الدائر - وصنّف صلاح الدين بن أيّيك الصفدي (ت 764 هـ) كتابا سماه: نصرته الثائر على المثل السائر - وصنّف عبد العزيز بن عيسى كتابا سماه - قطع الدّابر عن الفلك الدائر."⁶

غير أنّ من يعرض الكتاب بالدرس، وينعم النظر فيه بالبحث، لن يستطيع أن ينتقص من قدر هذا الكتاب، كما فعل "ابن أبي الحديد". وإن كان ثمة ما أخذ تؤخذ على ابن الأثير في هذا الكتاب فواحدة ليس غير، ألا وهي اعتداده الواضح بنفسه وبعمله لدرجة يُحسّ بها القارئ وتكاد تُطلّ عليه من بين السطور، لا بل من بين الكلمات.⁷

وقد قسّم "محمد زغلول سلام" كتاب ابن الأثير إلى ثلاثة أقسام من حيث الموضوع الذي تناولته:⁸

القسم الأول: ويشمل المختارات من الشعر والحديث والأمثال.

القسم الثاني: ويشتمل على الدراسات الأدبية من ناحية الصناعة البيانية.

القسم الثالث: ويشمل الكتب التعليمية، فهي تهدف إلى تدريب الناشئة على كتابة الإنشاء.

وكتاب "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر" محور بحثنا هو عبارة عن مجلدين:

المجلد الأول: يحوي خطبة المؤلف وكذا المقدمة، وهي تشتمل على أصول علم البيان، ليقسمه بعد ذلك إلى عشرة فصول مختلفة بين الحقيقة والمجاز وكذا الفصاحة، ليخلص في الفصل العاشر إلى طريقة تعلم الكتابة، فيقسم هذا الفصل إلى مقالتين، الأولى منهما في الصناعة اللفظية* والثانية في الصناعة المعنوية.

أمّا المجلد الثاني: فهو تنمة للمجلد الأول، ويورد فيه النوع الرابع من الصناعة المعنوية إلى النوع الثلاثين. وهي أنواع تختلف فيما بينها من حيث المضمون (توكيد الضميرين، في الحروف العاطفة والجارّة، في قوة اللفظ لقوة المعنى، الاشتقاق...).

2- الدلالة الصرفية:

تعارف الدارسون المحدثون على أنواع من الدلالات يدخل بعضها ضمن ما عبّر عنه القدماء بوجه من الوجوه، ويدخل بعضها الآخر فيما سقط إليهم من الدراسات اللسانية الحديثة فأعملوا فيه الفكر؛ ونبهوا على ذلك استنتاجاً أو معالجةً.

فمما تعارفوا عليه: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة النحوية والدلالة المعجمية أو الاجتماعية⁹ وميّزوا بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية.¹⁰

أمّا الدلالة الصرفية، فُتستفاد من الصيغ وأبنياتها. ففي اختيار المتكلم "عرّف" بدلاً من "عارف"، لأنّ الأولى جاءت على صيغة يُجمع اللغويون القدماء على أنّها تفيد المبالغة¹¹، فكلمة "عرّف" تزيد في دلالتها على "عارف" وقد استمدت

هذه الزيادة من تلك الصيغة المعينة. فاستعمال كلمة "عرّف" يمدُّ السَّمْع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوَّره لو أنّ المتكلِّم استعمل "عارف".¹²

وقد جعل التغيير في المعنى "نتيجة تغيير صيغة اللفظة، وهو من اختصاص المستوى الصريفي. فالمستوى الصريفي يدرس التغيُّرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً".¹³ وقد تكون الوحدة الصوتية حركة واحدة كالضمّة، أو الفتحة، أو الكسرة، أو التتوين، وقد تكون حرفاً أو أكثر.¹⁴ وكلّ وحدة صوتية ذات معنى تسمّى: "المورفيم" (Morphème).¹⁵ فالمستوى الصريفي مكوّن من وحدات صوتية ضمن نظام لغوي معيّن، وأنّ المستوى الصريفي مرتبط بالمستوى الصوتي .

4- قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى عند ابن الأثير: تتبّه الخليل إلى هذه القضية حين عرض للتمييز بين نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، فالأولى يُؤتى بها للتأكيد و الثانية للتوكيد الشديد.¹⁶

ولقد حذا ابن الأثير حذو ابن جني في هذه القضية، فأطال الوقوف أمام هذه النقطة مُفيداً في ذلك مما أفاض فيه ابن جني، وإن كان ما قدمه ابن الأثير لم يخل من جديد كذلك.¹⁷ فقد تعرض ابن الأثير لبحث هذه الخاصية في النوع الثاني عشر من أنواع الفصاحة و البلاغة لديه. وقد سمى هذا النوع: "قوة اللفظ لقوة المعنى" فقال: "هذا النوع قد ذكره أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص إلاّ أنه لم يورده كما أوردته أنا ولا نبه على ما نبّهت عليه من النكت التي تضمنته وهذا يظهر بالوقوف على كلامي وكلامه".¹⁸

ثم أنشأ يعرض لعدد من القضايا المهمة المتعلقة بهذا الباب، فقد تعرّض لدراسة العلاقة بين المبنى و المعنى فوضع لها من الضوابط و القواعد ما ينم عن سعة أفقه في هذا الباب وعمق دراسته.¹⁹ فهو يرى أنّ نقل اللفظ والعُدول به من صيغة إلى صيغة أخرى أكثر حروفاً من الأولى لا بدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً .

ويرى أن هذه الطريقة لا تستعمل إلا في مقام المبالغة فيقول: "اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نُقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني، وهذا لا نزاع فيه لبيانه . وهذا النوع لا يستعمل إلا في مقام المبالغة".²⁰

ومن هنا نشأت الفكرة التي تقول إن: "زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى".²¹ فمن الأمثلة التي ذكرها على ذلك قوله: "فمن ذلك قولهم، خشن واخشوشن فمعنى(خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو نحو: (فعل) و(افعول) وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا رأوا كثرة العشب قالوا: اعشوشب.²² ومما ينتظم بهذا السلك: قدر واقتدر، فمعنى (اقتدر) أقوى من معنى (قدر). قال تعالى: (فَأَخَذْنَا هُمْ أَخْذًا عَزِيمًا مَّقْتَدِرًا).²³ فمقتدرها هنا أبلغ من قادر، وإنما عدل إليه للدلالة على تفخيم الأمر، وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوة الغضب أو للدلالة على بسطة القدرة. فإنّ المقتدر أبلغ في البسطة من القادر. وذلك أن مقتدرا اسم فاعل من اقتدر، وقادر اسم فاعل من قدر، ولا شك أن افتعل أبلغ من فعل.²⁴

والمفسرون بإجماع على ما ذهب إليه ابن الأثير هنا، ففي تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ).²⁵ⁱ يقول ابن عاشور - على سبيل المثال: "المليك: فعيل بمعنى المالك مبالغة وهو أبلغ من ملك، ومقتدر أبلغ من قادر وتكثيره وتنكير مقتدر للتعظيم".²⁶

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الأثير: قوله تعالى في سورة نوح: (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا)²⁷ حيث يبيّن أن الله تعالى قد عدل عن (غافر) لأنّ (غفاراً) أبلغ في المغفرة من (غافر) لأنّ (فعلاً) يدل على كثرة صدور الفعل و(فاعلاً) لا يدل على الكثرة. ثم يقول: "وعليه ورد قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)".²⁸

فالتوابع هو الذي تتكرر منه التوبة مرة على مرة وهو (فَعَّال) وذلك أبلغ من التائب الذي هو (فاعل). فالتائب اسم فاعل من تاب يتوب، فهو تائب، أي صدرت منه التوبة مرة واحدة فإذا قيل (تَوَّاب) كان صدور التوبة منه مرارا كثيرة".²⁹

والحق أنّ هذا النص يكشف لنا عن تنبه ابن الأثير لعدد من الأمور المهمة:³⁰

الأمر الأول: زيادة المعنى لزيادة المبنى.

الأمر الثاني: التفاته إلى أنّ هذه الزيادة في المعنى مقيدة بما يعدل فيه عن صيغة إلى أخرى أكثر منها حروفا. الأمر الثالث: وقوفه على الغرض البلاغي لهذا العدول، وهو المبالغة التي يقتضيها المقام.

وقاعدة زيادة المبنى يقتضي زيادة المعنى يضع لها ابن الأثير قيودا، وأول هذه القيود: كون اللفظ منقولاً ومعدولاً به من صيغة إلى أخرى أكثر منها يقول: "وها هنا نكتة لا بدّ من التنبيه عليها. وذلك أنّ قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلاّ في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثي إلى الرباعي وإلاّ فإذا كانت صيغة الرباعي مثلاً موضوعة لمعنى، فإنّه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة. ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثي قتل، ثم نقل إلى الرباعي فقيل: قتلّ بالتشديد، فإنّ الفائدة من هذا النقل هي التكثر³¹ أي أنّ القتل وجد منه كثيرا. وهذه الصيغة بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكثر، كقوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا).³² فإنّ (كَلَّمَ) على وزن (فَعَّل) ولم يُرد به التكثر، بل أريد به أنه خاطبه، سواء كان خطابه طويلا أو قصيرا، قليلا أو كثيرا. وهذه اللفظة رباعية، وليس لها ثلاثي نقلت عنه إلى الرباعي لكن قد وردت بعينها، ولها ثلاثي ورباعي، فكان الرباعي أكثر وأقوى فيما دلّ عليه من المعنى. وذلك أن تكون (كَلَّمَ) من الجرح: أي

جرّح، ولها ثلاثي وهو (كلم) مخففاً، أي جرح فإذا وردت مخففة دلّت على الجراحة مرة واحدة، وإذا وردت مثقلة دلّت على التكثر.³³ وكذلك ورد قوله تعالى: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تُرْتِيلاً)³⁴، فإنّ لفظة (رتّل) على وزن لفظة (قتّل) ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التأنّي والتدبر، وسبب ذلك أنّ هذه اللفظة لا ثلاثي لها حتى تنقل عنه إلى رباعي، وإنما هي رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة، وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه.³⁵

والحق أنّ هذه التفاتة طيبة من ابن الأثير، ترجع قيمتها إلى أمرين مهمين:³⁶

الأول: أنّ زيادة المبنى لا تقتضي زيادة المعنى على إطلاقها. بل شرط ذلك كون الصيغة منقولة من صيغة أقل إلى أخرى أكثر بناءً، أمّا إن كانت الصيغة الأكثر ليست منقولة عن أخرى أقل منها كما في نحو: (كلم) بمعنى خاطب (ورتل) بمعنى القراءة، فإنها لا تكون حينئذ موضوعة للمبالغة أو التوكيد، بل لمجرد إفادة معناها المعجمي.

الثاني: وهو التفات ابن الأثير إلى أنّ الغرض البلاغي من المبالغة والتوكيد ونحوهما، لا يتأتى إلا عن طريق العدول أو الانحراف الفني القائم على التخيّر بين البدائل الصحيحة للمعنى. وهذا يدل على وعيه لمسألة التفريق بين الدلالة النمطية أو المعنى النمطي والمعنى الفني.³⁷

والقيد الثاني الذي وضعه ابن الأثير ونبّه إليه زيادة على ما اشترطه من ضرورة أن تكون الصيغة منقولة، وهذا القيد الثاني هو ما نبّه إليه بقوله: (فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ)³⁸، فإنّ معنى ككبوا من الكبّ وهو القلب إلا أنّه مكرر المعنى، وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب، لأنّه له موضعاً يقتضي ذلك. ويُطبّق ابن الأثير كلامه السابق على زيادة التصغير

فيخرجها من هذا الباب فيقول: "ولربما نظر بعض الجهال في هذا ففاس عليه زيادة التصغير وقال: إنها زيادة ولكنها زيادة نقص؛ لأنه يزداد في اللفظ حرف كقولهم في الثلاثي في رجل: رُجِل وفي الرباعي في: قنديل: قُنَيْدِيل. فالزيادة وردت ههنا فتقصت من معنى هاتين اللفظتين. "ويُضيف قائلًا: "هذا ليس من الباب الذي نحن بصدد ذكره، لأنه عار من معنى الفعلية والزيادة في الألفاظ لا تُوجب زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية، لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها. "ألا ترى أن لو قلنا (عَدَّب) وهي ثلاثية إلى الرباعي قلنا (عَدَّيْب) على وزن جعفر لاستحال معناها، ولم يكن لها معنى. وكذلك لو نقلنا لفظة (عسجد) وهي رباعية إلى الخماسي قلنا (عسجدد) على وزن (جحمرش) لاستحال معناها. وهذا بخلاف ما فيه معنى الفعلية كقادر ومقتدر، فإنَّ (قادر) اسم فاعل من (قدر) وهو ثلاثي، و(مقتدر) اسم فاعل من (اقتدر) وهو رباعي. فلذلك كان معنى القدرة في (اقتدر) أشدَّ من معنى القدرة في (قدر) وهذا لا نزاع فيه.³⁹

ويُستفاد من هذا النص أن ابن الأثير يرى :

- 1 - تقييد زيادة المعنى لزيادة المبنى، بما كان فيه معنى الفعلية. ومن ثم فهو يرى أن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها، إذا زيدت استحال معناها.
- 2 - إخراج التصغير عن قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى، لتُخلف الشرط السابق.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى نتائج عامة وأخرى خاصة.

فمن العامة، يمكننا أن نقول:

- لعلنا لا نتجاوز الحقيقة حين نؤكد أن لعلماء العربية إسهامات واضحة في علم المعنى، وضعوا أصولاً وأسَّسوا مفاهيم انبثقت من تصورهم للغة. هذه

الأصول والمفاهيم تُشبهه إلى حد كبير المفاهيم والتصورات لعلم الدلالة المعاصر فقد أبانوا و ابن الأثير واحد منهم:
- أن الدافع الذي حمل العرب على الربط بين اللفظ ومدلوله هو اعتزازهم بألفاظ العربية وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخبائها.
- أن العرب وإن كانت تعتنى بالألفاظ إلا أن المعاني أقوى عندها في الدلالة على القصد.

أما الخاصة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- من أشكال الدلالة الواردة عند ابن الأثير الدلالة الصوتية و الصرفية عالج الأولى في نطاق الاشتقاق الأكبر، و توصل إلى حقيقة مفادها أن التقاليد الستة للكلمة الثلاثية تؤدي إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي، وهذه حقيقة يُقرّها علم اللغة الحديث، وعالج الثانية ضمن قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى، فأوضح أن لبنية الكلمة أثرا في إيضاح المعنى، إذ يقوى بقوتها ويزداد بزيادتها.

- يضع ابن الأثير لقاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى قيودا هي:
❖ كون اللفظ منقولاً ومعدولاً به من صيغة إلى أخرى أكثر منها.
❖ يخرج صيغة التصغير من باب زيادة المعنى لزيادة المبنى كون الزيادة في التصغير تُتقص من معنى اللفظة.
❖ يُؤكّد أن الزيادة في اللفظ لا تُوجب الزيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية، لأنّ الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها.

الهوامش:

1- هو أبو الفتح نصر الله ضياء الدين بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الموصلي الملقب بضياء الدين. وهو عربي الأصل شيباني النسب. ولد يوم الخميس العشرين من شعبان عام ثمان وخمسين وخمسمائة، أي في منتصف القرن السادس عشر هجري. لم يكتف ابن الأثير (ت 637 هـ) بحفظ القرآن الكريم

والحديث النبوي الشريف والشعر الرصين قديمه وحديثه، بل أضاف إلى ذلك أمهات الكتب في عصره، مما يخدم صناعة الكتابة. فقد قرأ كتاب "الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني" ويذكره في مواضع عدة من كتابه "المثل السائر". كما قرأ لزوميات المعري (ت 449 هـ) ونقدها فقال: "وقد جمع أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان في ذلك كتابا وسماه كتاب اللزوم. فأتى فيه بالجد الذي يحمد والردى الذي يذم. كما قرأ كتاب الخصائص لابن جني (ت 392 هـ). وكثيرا ما كان يستشهد بأبيات من كتاب الحماسة، كما نقل كثيرا من أبي نواس، وكتاب الروضة للمبرد (ت 285 هـ) وكذا تفسير الفراء النحوي (ت 207 هـ). ولذا نبیح لأنفسنا القول، بأنه كان عالما موسوعيا أخذ عن جلة علماء يُشار إليهم بالبنان إذ كل واحد منهم كان رأسا في علمه ومادته، بل هم ركائز الأدب والبيان العربي. كما كان ابن الأثير عالما باللغة السريانية، وهذا مأخوذ من قوله في المثل السائر: "واعلم أنّ هذين القسمين من الكناية والتعريض قد وردا في غير اللغة العربية ووجدتهما في اللغة السريانية، فإنّ الإنجيل الذي في أيدي النصارى قد أتى منهما بالكثير، ومما وجدته من الكناية في لغة الفرس...". بالإضافة إلى وقوفه على اليونانية في المقالة الثانية في الصناعة المعنوية نسمعه يقول: "اعلم أنّ المعاني الخطابية قد حصرت أصولها، وأول من تكلم في ذلك حكما اليونان. إذا، نستطيع أن نقول إنّ الرجل - ابن الأثير - كان أمشاجا ممتزجة من ثقافات متنوعة عربية وغير عربية، انصهرت جميعها في بوتقة، فصارت أثيرية الطبع والطابع. وقد ظهر واضحا أثر هذه الثقافات في آثاره، فقد استطاع الرجل أن يؤلف الكثير من الكتب التي ذاع صيتها وفاح أريجها بين قراء العربية قديما وحديثا، وهذا ما شهد له به كل من ترجم له، فابن خلكان مثلا يقول عنه "ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله وتحقيق نبهه...". ومن مؤلفاته نذكر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، والوشى المرقوم في حل المنظوم والجامع الكبير، وله مجموع اختار فيه شعر أبي تمام (ت 231 هـ) والبحتري (ت 284 هـ) وله ديوان ترسل. كما أنّ له رسالة يصف فيها الديار المصرية، وكتاب الاستدراك في الأخذ على المأخذ الكندية. وقد انفرد "جرجي زيدان" من بين من ترجموا لابن الأثير بذكر رسالة في الأزهار. وكتاب المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء. كما يذكر له "زيدان" كتابا باسم "البرهان في علم البيان". ويقول إنه موجود ببرلين. ينظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 5 / 389 - 391 ومحمد زغلول سلام: ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد، ص 2 وابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 1 / 1 و 93، 102، 109، 110، 163 - 164 184- 187، 188، 301، 306، 263 و 2 / 56، 157، 159، 192، 202، 277 وجرجي

زيان: تاريخ آداب اللغة العربية، 51/2 و 51 / 3 وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 5 / 188 والتهانوي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 2 / 876.

2 – ينظر: ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 5 / 188.

3 – ينظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان 5 / 391 .

4 – ينظر: التهانوي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 2 / 876 .

* – التقارظ يكون في المدح والخير خاصة. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 7 / 216، مادة (ق ر ظ).

5 – ينظر: ابن الأثير: المثل السائر: 1 / 18.

6 – ينظر: ابن الأثير: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: "مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1965 م، ص 36.

7 – ينظر: ضياء الدين بن الأثير: كتاب المفتاح المنشأ لحديقة الإنشاء، ص 22.

8 – ينظر: محمد زغلول سلام: ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد، ص 70.

* – يقصد ابن الأثير بالصناعة اللفظية: الفصاحة والبلاغة، وبالصناعة المعنوية: التشبيه والاستعارة، التفسير بعد الإبهام، التقديم والتأخير.

9 ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص46-51. والجدير بالذكر هنا أن تمام حسان مميّز بين أقسام المعنى، فذكر: المعنى الوظيفي (وهو الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة)، والمعجمي (الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم)، والدلالي أو المقامي أو الاجتماعي (أي المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة، وإنما يراه فوق ذلك في ضوء المقام). (ينظر: تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 39). واستنتاجاً وتحليلاً للدلالة عند القدماء زاد فايز الداية على ذلك الدلالة السياقية الموقعية. (ينظر: فايز الداية: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 20).

10- يعدّ إبراهيم أنيس، فيما يبدو، أوّل من عرّف عنه استخدام مصطلحيّ الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، كما أنّه الوحيد من بين لغوي العربية الذي خصّص بحثاً للحديث عن هاتين الداللتين. (محمد محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليّاً، ص 155). فالدلالة المركزية تعكسها قناعة أفراد البيئة اللغوية الواحدة في حياتهم "بقدرٍ مشتركٍ من الدلالة يصلُ بهم إلى نوعٍ من الفهم التقريبي الذي يكتفي به النَّاس في حياتهم العامّة. وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجّله اللغوي في معجمه ويسمّيه بالدلالة المركزية. أمّا الدلالة الهامشية فعرفها، بأنّها تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربههم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم

وأجدادهم". وقد شبه الدلالة 'بتلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء الحجر في الماء. فما يتكوّن منها أولاً... يمثّل الدلالة المركزية للألفاظ، يقع فهم بعض الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدائرة، أو على حدود محيطها. ثمّ تتسع تلك الدوائر، وتصبح في أذهان القلة من الناس وقد تضمّنت ظلالاً من المعاني لا يُشركهم فيها غيرهم". وتتصل الدلالة الهامشية عنده اتصالاً وثيقاً بما يسميه علماء النفس بالعاطفة. (ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 106-107).

وإذا كان إبراهيم أنيس لم يُشر صراحةً إلى ما إذا كانت الدلالات الهامشية مشاعر أو أفكاراً، وإن كان مجمل كلامه يوحي بأن المقصود بها ردود الفعل أو الاستجابات النفسية أو الأثر النفسي للكلمات، ففي تراثنا العربي من إشارات تتصل اتصالاً بفكرة اشتغال الكلمات على معان زائدة على معانيها المركزية، وأن اللفظ ليس قالباً مقيّداً للمعنى وحاصراً له، وبفكرة أن لتلك المعاني الزائدة أهمية قصوى في التأثير في نفوس المتلقين. نفسه، (ينظر: محمد محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليًا، ص 155، 177-178). فقد عبّر أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، فيما رواه أبو حيان التوحيدي (ت 414هـ)، عن الفكرة الأولى حين ذهب إلى القول بأن "مركّب اللفظ لا يحوز ميسوط العقل؛ والمعاني معقولة ولها اتصال وبساطة تامّة؛ وليس في قوّة اللفظ من أي لغة أن يملك ذلك الميسوط ويحيط به، وينصب عليه سوراً، ولا يدع شيئاً من داخله أن يخرج، ولا شيئاً من خارجه أن يدخل، خوفاً من الاختلاط الجالب للفساد"، مشيداً بجهود العلماء والفقهاء في عدم توقّفهم على ما يفهمه عامّة الناس لغور استنباطهم وحسن تأويلهم لما يرِد عليهم وسعة تشقيهم للوجوه المحتملة والكنايات المفيدة والجهات القريبة البعيدة. (ينظر: أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، 169/1). أمّا الفكرة الثانية، فقد أثارت اهتمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) حين فرق بين مستويين من المعاني: (1) - المعاني الحقيقية أو المعاني المعجمية. (2) - والمعاني المجازية أو معاني العلاقات. فأطلق على الفرع الأول: "المعنى"، وعلى الثاني "معنى المعنى". (مقدمة مراجع النص العربي لكتاب: فيرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ص 11).

وقد مثّل لمصطلح (المعنى) بما يفهم من دلالة اللفظ (خرَجَ زيدٌ) و(عمرُو منطلقٌ) عند قصد الإخبار عن زيدٍ بالخروج وعن عمرو بالانطلاق. ومن الأمثلة التي أوضح بها مراده من مصطلح (معنى المعنى) قول أحدهم: "بلغني أنك تقدّم رجلاً وتوجّرتُ أخرى"، فتعلّم من قوله هذا أنه أراد التردّد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه على ما مضى. "وإذ قد عرفت هذه الجملة فما هنا عبارة مختصرة وهي أن نقول "المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثمّ يُفصي بك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرتُ لك". (عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 184). على أن من

- المحدثين من نسب هذا الضرب من الاهتمام إلى "حازم القرطاجني" (ت 640 هـ) مع سوق للشواهد السابقة من "دلائل الإعجاز": مع شيء من التفصيل.. والحق أن أقرب مصطلحين في دراسات الغربيين للمعنى من زاوية الفرق بين ما يدل على دلالة مركزية وما يدل على دلالة هامشية تعود إلى جون استوارت ميل (Jhon Stuart Mill) الذي قدم هذا التقابل الاصطلاحي عام (1843م) وهما مصطلحا Denotation (الإحالة) أو (المعنى التصوري: Conceptuel أو حقيقي كما يسمه البيانيون) أو إشاري: Denotatif. فلفظ "الأم" مثلاً يعرض لنا تصوراً للأمر مشتملاً على جميع العناصر التي لا يتحقق المعنى بدونها. ومصطلح: Connotation (التضمن أو المعنى اللزومي): Connotatif وهو ما يفهم من اللفظ زائداً عن المعنى التصوري، فإذا رجعنا إلى لفظ "أم" وجدنا أن هذا المعنى قد يتكون من الخصائص التي يمكن أن يفهم المعنى بدونها (كالزواج والإرضاع وغيرهما)، ولأن هذه العناصر تقوم من الأمر مقام الكرم من كثرة الرماد، وهذا هو المعنى البعيد. (ينظر: محمد محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليًا، ص 158-177 و 178-177) وتام حسان: الأصول، ص 384-385 و Geoffrey Leech, Semantics the study of meaning ,pp9,12-13.
- 11 - ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص 104-106 وابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، ص 441 وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 115.
- 12- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 47 وينظر: عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ص 135.
- 13 -عبد القادر أبو شريفة وداود غطاشة وحسين لافي: علم الدلالة والمعجم العربي، ص 13.
- 14 -المرجع نفسه، ص 13 وينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 36-35.
- 15 - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 204 ومحمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 219.
- 16 - ينظر: مجلة العلوم الإسلامية، مجلة، العدد 2، ص 151 - 152.
- 17 - ينظر: خالد قاسم بني دومي: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص 39.
- 18 - ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، 2 / 56 .
- 19 - ينظر: أحمد يوسف هندأوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 39.
- 20 - ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، 2 / 56.
- 21 - ينظر: رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص 21.

- 22 — ينظر: ابن الأثير: المثل السائر 2 / 56 وابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، 3 / 264 ، وينظر: حسام سعيد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 284 .
- 23 — سورة القمر: الآية 42.
- 24 — ينظر: ابن الأثير: السائر، 2 / 56 وابن جني: الخصائص 3 / 265.
- 25 — سورة القمر: الآيتان 54 — 55.
- 26 — ينظر: محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، 27 / 213.
- 27 — سورة نوح: الآية 10.
- 28 — سورة البقرة: الآية 222.
- 29 — ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، 2 / 57.
- 30 — ينظر: عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 40 .
- 31 — جاء في لسان العرب: قتلوا تقتيلاً بمعنى: شد للكثرة. ينظر: ابن منظور: لسان العرب 11 / 552 مادة (ق ت ل).
- 32 — سورة النساء: الآية 164.
- 33 — ينظر: المثل السائر 2 / 59 — 60.
- 34 — سورة المزمل: الآية 4.
- 35 — ينظر: ابن الأثير: المثل السائر 2 / 60.
- 36 — ينظر: عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 41 .
- 37 — ينظر: المرجع نفسه، ص 41 — 42 .
- 38 — سورة الشعراء: الآية 94.
- 39 — ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، 2 / 57 .

قائمة المصادر والمراجع

- أ-العربية:
- * — القرآن الكريم.
- ابن الأثير، نصر الله ابن محمد بن عبد الكريم:
- *الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعيد مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1965 م.
- *كتاب المفتاح المنشا لحديقة الإنشاء، تحقيق: عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع الفنية، ط 1 الإسكندرية، 1419 هـ، 1999 م .

- *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1411 هـ 1990 م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 1376 هـ، 1957 م .
- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، محمد زغلول سلام: ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط 1، 2000 م .
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، ط 1، بيروت.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- أبو شريفة، عبد القادر وغطاشة، داود ولافي، حسين: علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989م.
- أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963م.
- تمام حسان:
- *الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، النحو، فقه اللغة، البلاغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1401هـ- 1981م.
- *مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1400هـ- 1979م.
- التهانوي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مطبعة وكالة المعارف، مصر، 1941 م.
- التوحيدي، أبو حيان: الإمتاع والمؤانسة، سلسلة الأنيس، موفيم للنشر، 1989م.
- حسان، تمام: اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- الداية، فايز: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- دومي، خالد قاسم بني: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، ط 1 عمان، الأردن، 2006 م.
- دي سوسير، فيرديناند: علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.

-
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى: النّكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق محمد خلف الله محمد ومحمود زغول سلامدار المعارف، ط2، مصر، 1387هـ-1968 م.
- زيدان ، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، مكتبة دار الحياة، بيروت.
- سلام، محمد زغول: ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.
- شاهين، عبد الصّبور:
- *المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1400هـ-1980م.
- *العربية لغة العلوم والتقنية، ط2، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1986م.
- علي محمد محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليًا، منشورات جامعة الفاتح، ط1، طرابلس ليبيا، 1993م.
- عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، 1408 هـ 1988 م.
- مجلة العلوم الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، رمضان 1407 هـ، ماي، 1987 م، العدد 2 .
- هنداوي، أحمد يوسف: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- دراسة تطبيقية نظرية - ، المكتبة العصرية، ط 1، صيدا، بيروت، عدد 343، 2001 م.
- النعيمي، حسام سعيد: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت.
- ب-الأجنبية:
- Geoffrey Leech, Semantics the study of meaning, second edition, Pinguin, 1990.-